دليل رصد حقوق الإنسان

الفصل 17

العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية

أ. المفاهيم الرئيسية	**3**
ب. المقدمة	**4**
ج. العمل مع السلطات الوطنية	**5**
1. تأدية دور رقابي وداعم في نفس الوقت	5
2. تحديد الجهات الحكومية الوطنية الرئيسية	6
3. بناء علاقات منتظمة وشفافة	7
4. الاعتراف بالتنوع بين السلطات	9
5. تحديد "الحلفاء" داخل الدولة ودعمهم	10
6. المحافظة على ترابط الوحدة الميدانية وتكاملها	11
7. تأدية دور صلة الوصل بين السلطات وغيرها من الجهات	11
د. التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	**13**
1. دعم وتشجيع استدامتها	15
2. بناء الثقة وضمان المصداقية	15
3. تشجيع الاستقلالية	17
4. احترام الميزات النسبية	17
5. السعي إلى بذل جهود متضافرة	18
6. تفادي المنافسة	18
هـ. ضمان الاستقلالية والتعامل مع التحيزات المتصوَّرة	**19**
و. الخاتمة	**21**

© الأمم المتحدة

أ. المفاهيم الرئيسية

- يشكل العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية مهمة أساسية لكل وحدة ميدانية لحقوق الإنسان.
- يساهم التواصل بوضوح مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية في تسهيل التعاون مع تلك السلطات وفي ما بينها وتوفير فرص أكبر لتصميم تدخلات واستراتيجيات تصحيحية.
- يتعين على موظفي حقوق الإنسان إنشاء قنوات للتواصل السلس والشفاف مع الجهات النظيرة الحكومية على مختلف المستويات بغية تحديد "الحلفاء" ودعمهم في تطبيق معايير حقوق الإنسان، مع المحافظة على ترابط الوحدة الميدانية وتكاملها.
- من الأدوار الرئيسية التي تؤديها الوحدات الميدانية دعم الجهود الهادفة إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وبناء علاقات وطيدة معها بغية تمكين تلك المؤسسات وضمان مسؤوليتها وبالتالي بناء مؤسسات وطنية موثوقة وقادرة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل مستدام.
- عند بناء علاقات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يتعين على الوحدات الميدانية مراعاة المبادئ الآتية:
  - بناء الثقة
  - ضمان المصداقية
  - تشجيع الاستقلالية
  - احترام الميزات النسبية
  - السعي إلى توطيد الجهود بشكل مشترك
  - تفادي المنافسة

© الأمم المتحدة

ب. المقدمة

إن الطريقة المفضلة لتنفيذ أنشطة رصد حقوق الإنسان في أيّ بلد هي التواجد في مناطق ومواقع مختلفة وتمتع الموظفين بالخبرة والمعرفة المحلية والمهارات اللغوية اللازمة. ويقتضي ذلك طبعاً التحاور باستمرار مع السلطات الوطنية بما أنها المسؤولة الأولى عن حماية حقوق الإنسان واحترامها واستيفائها.

وتشكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – إن وُجدت – جزءاً مهماً من جهاز الدولة نظراً إلى دورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصد أداء الدولة في هذا المجال.

ويُعتبر العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية مهمة صعبة. فالوحدات الميدانية مضطرة إلى العمل حتى مع السلطات والمؤسسات غير الملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتعين على الموظفين العاملين في الوحدة الميدانية مواجهة هذا التحدي بطريقة مهنية، مدركين أن الغاية منه هي تطبيق حقوق الإنسان على صعيد البلد بأسره. في هذا الإطار، يسلط هذا الفصل الضوء على أهداف العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية وتحدياته ويقدم بعض الأفكار لضمان فعالية هذا العمل المشترك.

© الأمم المتحدة

ج. العمل مع السلطات الوطنية

تتعامل الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان مع السلطات الوطنية لغايات متعددة:

- جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة والتأكد من صحتها؛
- طلب الوقائع من السلطات الوطنية في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان؛
- التوعية بشأن أبرز المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- بناء أو تعزيز قدرة السلطات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بصفتها جهة مسؤولة؛
- دعم وتسهيل الالتزام السياسي بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- التأثير في المعايير والسياسات والإجراءات والتشريعات والممارسات والسلوكيات؛
- تقديم المشورة المتخصصة؛
- السعي إلى وضع حلول، وتدابير وقائية، وإجراءات تصحيحية في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان؛
- تعزيز أمن وحماية السكان المحليين وأعضاء الوحدات الميدانية.

i

العمل مع السلطات الوطنية

عند العمل مع السلطات الوطنية، يتعين على الوحدات الميدانية القيام بما يلي:

(أ) تأدية دور رقابي وداعم في نفس الوقت

(ب) تحديد الجهات الحكومية الوطنية الرئيسية

(ج) بناء علاقات منتظمة وشفافة

(د) الاعتراف بالتنوع بين السلطات

(هـ) تحديد "الحلفاء" داخل الدولة ودعمهم

(و) المحافظة على ترابط الوحدة الميدانية وتكاملها

(ز) تأدية دور صلة الوصل بين السلطات وغيرها من الجهات

1 تأدية دور رقابي وداعم في الوقت نفسه

عادةً ما تكون العلاقة بين الوحدة الميدانية والدولة ذات طبيعة مزدوجة.

فمن جهة، قد تكون الوحدة الميدانية قد أنشئت نتيجة فشل الحكومة المضيفة الذريع في حماية السكان – مثلاً، من خلال انتهاكها الفاضح لحقوق الإنسان أو وجود ثغرات في التزامها أو في قدرتها تؤدي إلى عجزها عن تفادي الانتهاكات أو تأدية واجباتها تجاه حقوق الإنسان. وبالتالي، يهدف دور الوحدة الميدانية على المدى البعيد إلى *المساهمة في تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها*.

ومن جهة أخرى، لا ينبغي أن يأتي دور الوحدة الميدانية الداعم *على حساب قدرتها المستقلة على مراقبة أفعال الدولة*، بل يجب أن تدين الوحدة كلّ فشل في حماية حقوق الإنسان أو كلّ مسؤولية مباشرة عن انتهاك حقوق الإنسان وأن تدعم وتسهّل الإرادة السياسية لتغيير السياسات المنتهكة لحقوق الإنسان.

ويجب أن يكون الدور الرقابي والدور الداعم مكمّلين أحدهما للآخر. فالدور الرقابي يساهم في تحديد الثغرات والتدخلات التصحيحية المناسبة فيما يؤدي الدور الداعم إلى بناء الثقة ويتيح الانتقاد الآمن والبنّاء ويساهم في تطبيق الحلول لمعالجة المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالتالي، يجب أن يشمل عمل الوحدة الميدانية مع الدولة هذين الدورين بالتساوي.

© الأمم المتحدة

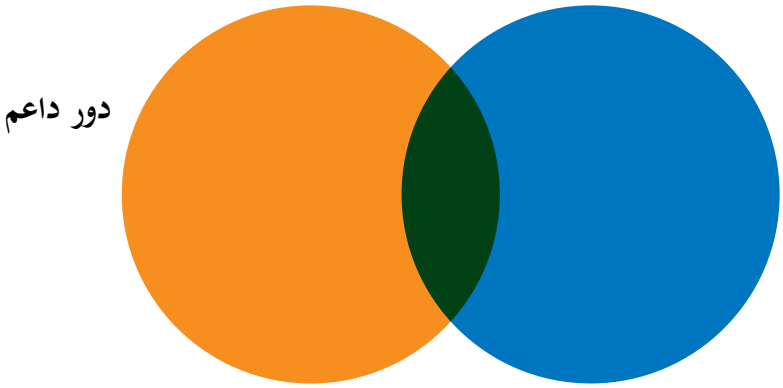

ينبغي أن تدرك الوحدات الميدانية وموظفو حقوق الإنسان أن دورهم لا يحل مكان دور السلطات الحكومية أو الجهات الفاعلة الأخرى في البلد.

2 تحديد الجهات الحكومية الوطنية الرئيسية

بغية العمل بفعالية مع السلطات الوطنية وتحديد المحاورين الأنسب، يمكن أن يرسم موظفو حقوق الإنسان خارطة مفصلة عن السلطات الحكومية التي تعمل معها الوحدة الميدانية (انظر الفصل حول *التحليل* 📖) بغية تحديد الجهات الوطنية والمناطقية والإقليمية والمحلية الرئيسية.

في ما يلي قائمة عامة بالجهات الفاعلة الحكومية التي تكون موجودة عادةً في أيّ بلد. تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة غير شاملة ولا يمكنها أن تحل مكان الخارطة المخصصة للبلد أو للمشكلة التي تسعى الوحدة الميدانية إلى معالجتها.

i

الجهات الحكومية

- **السلطة التنفيذية:** الرئيس، ورئيس الوزراء، والوزراء (مثلاً، وزراء الصحة والتعليم والاقتصاد والداخلية والعدل والأراضي والزراعة والدفاع والإسكان والمالية والنقل والعمل وحقوق الإنسان)، والمحافظون، ورؤساء البلديات
- **السلطة التشريعية:** البرلمان الوطني، والهيئات التشريعية في المناطق أو الولايات، واللجان البرلمانية أو غيرها (مثلاً، حقوق الإنسان، المساواة، الشؤون الخارجية، الأقليات)
- **السلطة القضائية:** القضاة، والمدعون العامون، والمحكمة الدستورية، والمحاكم الجنائية، والمحكمة العليا، والمحاكم الإدارية، والمحاكم المتخصصة الأخرى والمدعون العام المتخصصون الآخرون (مثلاً، لانتهاكات حقوق الإنسان أو للجرائم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والنقابيين والأطفال والمراهقين)
- **الإدارة العامة:** الأقسام أو الأمانات أو المكاتب أو المعاهد المتخصصة (مثلاً، الإحصاءات والتعداد السكاني، الضمان الاجتماعي)
- **آليات الرقابة المدنية:** المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، واللجان المتخصصة (مثلاً، لجنة المرأة، مجلس الإعاقة)
- **قوات الدفاع والأمن:** الجيش، والشرطة، ووكالات إنفاذ القانون الأخرى، والوكالات الاستخباراتية والأمنية
- **الهيئات العرفية أو التقليدية:** مع أن هذه الهيئات ليست عادةً جزءاً من الهيكل المؤسسي للدولة، إلا أنها محاورة مهمة بالنسبة إلى الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان التي تنفذ أنشطة متعلقة بالمراقبة والرصد

من المجدي أن يحتفظ موظفو حقوق الإنسان بقائمة محدّثة بأسماء جهات الاتصال لكي يعرفوا مع مَن يستطيعون التحدث ومَن سيتجاوب ويتعاون معهم في حال بروز مخاوف متعلقة بحقوق الإنسان.

ويتعين على موظفي حقوق الإنسان إنشاء قنوات للتواصل السلس مع نظرائهم الحكوميين على مختلف المستويات. فمن شأن شبكة علاقات واسعة مع المسؤولين الحكوميين أن تعزز مصداقية الوحدة الميدانية وفعاليتها.

© الأمم المتحدة

وفي بعض الحالات، قد تعيّن الحكومة شخصاً مسؤولاً عن الاتصال والتنسيق أو إدارة محددة في وزارة ما كنقطة اتصال بشأن قضايا حقوق الإنسان. ويمكن أن تعيّن الوحدة الميدانية أيضاً موظفي حقوق الإنسان كنقاط اتصال من أجل المحافظة على العلاقات مع سلطات محددة من أجل ضمان التنسيق الفعال.

3 بناء علاقات منتظمة وشفافة مع السلطات

يتعين على الوحدات الميدانية المحافظة على علاقات منتظمة وشفافة مع السلطات.

ويجب أن تكون العلاقة دائماً محترمة وشفافة قدر الإمكان، حتى عندما تكون الوحدة الميدانية معارضة للسياسات الحكومية.

ومن أوجُه هذه الشفافية التأكد من أن السلطات تفهم ما هي مهام وأهداف الوحدة الميدانية. فبعض السلطات الوطنية لا تكون على علم تامّ بهذه المهام والأهداف أو لا تفهمها تماماً. لذلك، يجب أن يشرح موظفو حقوق الإنسان منذ البداية هذه المهام والأهداف وأن يقدموا المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك نسخة عن مهام الوحدة الميدانية أو عن الاتفاق المفضي إلى إنشائها، حيثما ينطبق.

فضلاً عن ذلك، يتعين على موظفي حقوق الإنسان السعي إلى فهم مسؤوليات ومهام المسؤولين الحكوميين الذين يتواصلون معهم. وعليهم أن يحترموا أدوارهم، وتسلسل المسؤولية أو القيادة، والهرمية، والمعايير والأعراف والثقافة المحلية.

ويتعين على الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان السعي دائماً إلى الحصول على معلومات من الحكومة والتعامل مع طلبات المعلومات عبر القنوات المؤسسية الملائمة قبل اتخاذ موقف معين أو الإدلاء بتصريح علني أو إصدار تقرير عام بناءً على أنشطة الرصد التي تقوم بها.

وعلى موظفي حقوق الإنسان التواصل مع المشرفين عليهم للاطلاع على الإجراءات الواجب اتباعها في الحالات التي يعملون عليها.

ويُعتبر بناء العلاقات مهماً على الصعيد المحلي بقدر أهميته على الصعيد الوطني. فبعض الإجراءات التصحيحية المحتملة قد تكون متوفرة محلياً لكن غير متوفرة وطنياً. وكلما كانت العلاقات المحلية أفضل، قلّت الحاجة إلى الخوض في استراتيجيات أوسع نطاقاً تتطلب كثافة في اليد العاملة.

وبشكل عام، **ينبغي التعبير عن أيّ مخاوف على الصعيد المحلي أو الإقليمي قبل الصعيد الوطني بما أن السلطات المحلية تتمتع عادةً بصلاحيات متعلقة باتخاذ القرارات والتنفيذ.** فضلاً عن ذلك، يمكن أحياناً الحصول على معلومات عن مشكلة متعلقة بحقوق الإنسان بسهولة وسرعة أكبر على الصعيد المحلي.

غواتيمالا والمكسيك

في غواتيمالا، بنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان علاقات مع قضاة التحقيق وعناصر الشرطة والمدعين العامين وحراس السجون والموظفين الإداريين المحليين. وتبين أن هذه العلاقات ضرورية للحصول على المعلومات بسهولة والتحقق من صحتها بسرعة.
وفي المكسيك، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع سلطات بلدية متعددة ومع المحافظ المحلي لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بأكثر من 20 جماعة أصلية في ولاية غيريرو تأثرت سلباً بمشروع بناء أحد السدود.

في حالات أخرى، قد يكون من الضروري المرور بالسلطات الوطنية من أجل إحراز تقدم على الصعيد المحلي.

© الأمم المتحدة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجه موظفو حقوق الإنسان أحياناً صعوبة في زيارة السجون المحلية بسبب رفض السلطات المحلية منحهم الإذن بالدخول إليها على الرغم من تكليف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدخول إلى كافة مرافق الاحتجاز في البلاد. فقام عنصر حقوق الإنسان التابع لهذه البعثة برفع المشكلة على الصعيد المركزي وحصل على خطاب رسمي من مكتب الرئيس ليبرزه أمام السلطات المحلية كلما رفضت منحه إذن الدخول.

مثال

في أحد البلدان، كانت وزارة الخارجية الجهة الحكومية الأكثر التزاماً بموضوع حقوق الإنسان. وبغية تخطي المقاومة الداخلية — داخل الحكومة ومع السلطات المحلية والجهات النافذة الأخرى — لجأت الوزارة، عملاً بنصيحة الوحدة الميدانية، إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان ودعت مقررين خاصين من الأمم المتحدة إلى زيارة البلد كوسيلة لتوعية السلطات والمؤسسات الوطنية ودفعها إلى الالتزام بموضوع حقوق الإنسان. ومع أن وزارة الخارجية عجزت بمفردها عن تحقيق نتائج ملحوظة نظراً إلى مهامها وصلاحياتها المحدودة، إلا أن زيارات خبراء الإجراءات الخاصة سمحت بالتطرق إلى قضايا حقوق الإنسان ضمن الهياكل الرسمية داخل الدولة.

لقد تبين فعالية عقد اجتماعات دورية (مثلاً، كل شهر أو شهرين) بين موظفي حقوق الإنسان والوزارة أو نقطة الاتصال المعنية من أجل معالجة المشاكل التي رصدتها الوحدة الميدانية. فهذه الاجتماعات تسمح لموظفي حقوق الإنسان بالتعبير عن مخاوفهم بطريقة رسمية وشفافة وبالاحتفاظ بسجلات لتقييم ردود السلطات.

وفي عمليات الأمم المتحدة للسلام، يتولى رئيس البعثة أو كبير موظفي الشؤون السياسية عادةً إدارة بعض العلاقات الرئيسية مع السلطات الرسمية، كرؤساء الحكومات أو الدول. ويتعين على رؤساء عناصر حقوق الإنسان العمل عن كثب مع كبار المديرين الآخرين للتأكد من أن تلك العلاقات تساهم بفعالية في استراتيجية حقوق الإنسان الخاصة بعملية السلام. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يستفيد عناصر حقوق الإنسان من العلاقات التي بنتها العناصر الأخرى، كعناصر الشؤون المدنية أو حماية الطفل أو العناصر العسكرية أو عناصر شرطة الأمم المتحدة أو العدالة، وأن يصمموا استراتيجيات للعمل المشترك من شأنها إحداث أثر أكبر.

أفغانستان

تبنى الممثل الخاص للأمين العام، في تصريحاته العلنية، موقفاً مؤيداً لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالإفلات من العقاب وعارض فكرة منح البرلمانيين العفو، ما منح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نفوذاً سياسياً وعزز الجهود التي يبذلها عنصر حقوق الإنسان من أجل مزيد من المساءلة.

أثبتت التجارب أيضاً أهمية توفر الخبرات المهنية المناسبة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. فعندما يبني حفظة السلام العسكريون علاقات مع نظرائهم الوطنيين مثلاً، تتوفر لديهم فرص للحوار الصريح تفوق ما يمكن أن يحققه المدنيون. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون المناقشات حول حقوق الإنسان مع السلطات المعنية بإنفاذ القانون أكثر سهولة عندما يتولاها موظفو شرطة الأمم المتحدة وموظفو حقوق الإنسان معاً.

ويمكن أن تكون الخبرة المهنية مفيدة أيضاً عند التعامل مع السلطات على صعيد القطاع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الوحدة الميدانية تعالج موضوع منظومة الصحة الوطنية، قد تجد في صفوف موظفيها أشخاصاً ذوي مؤهلات طبية قادرين على إجراء حوار أكثر مهنية مع السطات المعنية بالصحة العامة.

© الأمم المتحدة

4 الاعتراف بالتنوع بين السلطات

إنّ منظومة الدولة لا تكون أبداً ذات طبيعة أحادية، بل تتألف من أفراد متنوعين يتولون مناصب مختلفة ولكلّ منهم دوافع وأسباب مختلفة لمعالجة قضايا محددة متعلقة بحقوق الإنسان وبناء العلاقات مع وحدات ميدانية دولية. ولكلّ من هؤلاء الأفراد حساسيات مختلفة يتعين على موظفي حقوق الإنسان تحديدها من خلال التحليل والتخطيط الاستراتيجي (انظر الفصول حول *التحليل والتخطيط الاستراتيجي لإحداث أثر على صعيد حقوق الإنسان*).

وقد تختلف قدرة موظفي حقوق الإنسان على بناء تلك العلاقات والاستفادة منها في أنشطة الرصد وحماية حقوق الإنسان بين منطقة وأخرى ومؤسسة وأخرى. ففي بعض الحالات، تكون العلاقات المحلية أقوى من العلاقات على الصعيد الوطني. وقد تساهم العلاقات الشخصية مع الوقت في إحداث فرق كبير بشرط أن يحافظ موظفو حقوق الإنسان على حيادهم.

على سبيل المثال، قد يكون للسلطات الحكومية المختلفة مصالح وأجندات متعارضة. ففيما تسعى السلطة التشريعية إلى تنفيذ إصلاح معيّن — على صعيد التمييز مثلاً — قد تعمل السلطة التنفيذية على الحؤول دون حصول ذلك الإصلاح. لذلك، يتعين على موظفي حقوق الإنسان التعامل مع هذه الاختلافات وفي الوقت نفسه إبقاء قنوات التواصل جميعها مفتوحة.

ويجب أن تلجأ الوحدة الميدانية إلى قنوات متعددة للتواصل مع الحكومة بغية الاستفادة إلى أقصى حدّ من فرص الإقناع المختلفة. وبالتالي، ينبغي أن يبني موظفو حقوق الإنسان علاقات مع صنّاع القرارات من مختلف الرتب والأدوار وفي كلّ أنحاء البلاد.

وقد أظهرت التجارب أن العلاقات الرئيسية غالباً ما تبنى مع مسؤولين لا يتولون مناصب عليا لأن هؤلاء قادرين أكثر من غيرهم على التأثير إيجابياً في كبار صناع القرارات في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

مثال

قام عنصر حقوق الإنسان في إحدى عمليات السلام ببناء علاقة متينة مع مستشار الرئيس الذي تبين أنه مدافع قوي عن حقوق الإنسان. لكن، عندما تمّت ترقيته إلى منصب وزير رفيع المستوى، تراجعت قدرته على دعم أجندة حقوق الإنسان بفعالية.

تتيح العلاقات الحكومية الوطيدة للوحدات الميدانية ممارسة بعض الضغوط على المسؤولين الحكوميين في ما يتعلق بقضايا أو حالات أو أنماط معينة تخضع للرصد والمراقبة. فضلاً عن ذلك، تستطيع الوحدة الميدانية، من خلال دعم حلفائها داخل الحكومة، الدفع باتجاه الإصلاحات في هيكل حكومي قد يكون مسؤولاً بشكل عام عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ونظراً إلى تنوع الجهات الفاعلة الحكومية، ينبغي ألا يفترض موظفو حقوق الإنسان أبداً أن المسؤول الحكومي الذي يسعون إلى التحاور معه سيرفض الاستماع إلى رسالتهم المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يتعين على موظفي حقوق الإنسان إجراء تحليل متقدم لكلّ مسؤول وللديناميات المحلية ولاختصاصات وقوانين وسياسات وممارسات المؤسسة التي يمثلها المسؤول لكي يتمكنوا من تحديد نقاط القوة لديهم والنقاط المشتركة بينهم وبين المسؤول المعني.

وحتى في الحالات التي يبدو فيها النهج الحكومي العام متشدداً للغاية، قد يجد موظفو حقوق الإنسان سبلاً للتواصل والتفاهم مع بعض الأفراد داخل الحكومة.

مثال

تمكنت إحدى الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان من بناء علاقات جيدة مع شرطي رفيع المستوى في مركز الشرطة في العاصمة، ما أدى إلى تحسين ظروف الاحتجاز في المركز. لكن، عندما تمّ نقل ذلك الشرطي إلى مكان آخر، تدهور الوضع من جديد.

© الأمم المتحدة

قد يرغب بعض المسؤولين في بناء علاقة مع الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان لأسباب متعددة. ففي بعض الحالات، يكون هؤلاء المسؤولون ملتزمين التزاماً فعلياً بموضوع حقوق الإنسان وبمسؤولياتهم وواجباتهم. وفي حالات الأخرى، قد يفعلون ذلك لدوافع شخصية. مثلاً، قد يكون دافعهم تحسين سمعتهم الشخصية أو السياسية، أو تحقيق منافع سياسية من العلاقة، أو التعاون أكثر من المسؤولين الآخرين لكي يتفادوا تحميلهم المسؤولية عن أيّ انتهاكات، أو تلميع صورة المؤسسة التي ينتمون إليها مقارنة بالمؤسسات الحكومية الأخرى أو بقادة المجتمع المدني الآخرين، أو غير ذلك.

وعند بناء العلاقات، من الضروري أن يقيّم موظفو حقوق الإنسان نظرة المسؤولين الحكوميين إليهم. فاستعداد هؤلاء المسؤولين للتعاون أو لتأييد استراتيجيات الوحدة الميدانية يعتمد على نظرتهم إلى الوحدة الميدانية وقدرتها على مساعدتهم أو التأثير فيهم.

لهذا السبب، يجب أن يمارس موظفو حقوق الإنسان النقد الذاتي وأن يكونوا واعين بما يكفي ليدركوا أن مواقفهم المتحيزة في بعض الأحيان —كالتحيز الثقافي أو الجنساني أو اللغوي أو غيره — قد تؤثر في علاقاتهم مع السلطات.

5 تحديد "الحلفاء" داخل الدولة ودعمهم

تتمتع الوحدات الميدانية بموقع فريد يسمح لها بتحديد ودعم القوى القادرة على تعزيز السياسات المؤيدة لحقوق الإنسان في كلّ مؤسسة حكومية.

تضم منظومة الدولة قوى متعددة تتنازع في ما بينها وتتصارع على السلطة وتسعى إلى تنفيذ أجندات مختلفة. **لذلك، ينبغي أن يشكل السلوك المؤسسي جزءاً أساسياً من حسابات الجهات الفاعلة المتعددة وخياراتها.**

وقد تؤدي مساعي الوحدة الميدانية في بناء علاقات مع الحلفاء في الدولة وتشجيعهم صراحة وعلناً أو تعزيز الهياكل الإصلاحية إلى اضطلاع هؤلاء الحلفاء وتلك الهياكل بدور جوهري في الحوار الداخلي ضمن نظام قمعي، لا بل إلى تغيير مجرى هذا الحوار. مع ذلك، يجب أن تتوخى الوحدة الميدانية الحذر في جميع الأوقات **لئلا تؤدي إلى وصم هؤلاء الأشخاص أو عزلهم ضمن المنظومة التي يعملون فيها** من خلال إصرارها على تعاونهم معها بشكل كبير أو تعريضهم للخطر بسبب انفتاحهم على التحاور بشأن حقوق الإنسان. فهؤلاء الحلفاء لا يساهمون في الجهود الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان فحسب، بل **قد يحتاجون أيضاً إلى الحماية بدورهم.**

أنغولا

في أنغولا، شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إنشاء اتحاد للقضاة أصبح حليفاً قوياً لها. وبهذه الطريقة، ساهمت المفوضية في تعزيز قوة مستقلة إيجابية ضمن مؤسسة حكومية تتعرض للانتقادات.

يتعين على الوحدة الميدانية لحقوق الإنسان الاستفادة من تلك العلاقات لتعزيز قدرتها على حماية حقوق الإنسان. فهذا النوع من العلاقات يمكنه أن يساهم في إحداث تغيير مؤسسي وفي ممارسة ضغوط معنوية وسياسية على الحلفاء. ويمكن أن يساعد هؤلاء الحلفاء موظفي حقوق الإنسان أيضاً للتواصل مع جهات حكومية أخرى أو أن ينصحوهم بشأن النهج الذي ينبغي عليهم اتباعه أو أن يوصلوا رسائل غير مباشرة إلى أشخاص آخرين يترددون في العمل مع الوحدة الميدانية بشكل مباشر.

وتستطيع الوحدة الميدانية أحياناً الاستفادة من علاقاتها مع المجتمع الدولي لتقديم حوافز إلى المسؤولين الواعدين المؤيدين لحقوق الإنسان من أجل مساعدتها في جهودها الهادفة إلى دعم أجندة حقوق الإنسان. فيمكنها مثلاً الإشارة إلى جهودهم البناءة في التقارير العامة أو تشجيع المنظمات الدولية على دعوتهم للمشاركة في فعاليات دولية بارزة أو إتاحة الفرصة لهم للتواصل مع وفود تابعة للأمم المتحدة وزائرين آخرين رفيعي المستوى، ما يساهم في تسليط الضوء عليهم أو تعزيز سمعتهم.

© الأمم المتحدة

6 المحافظة على ترابط الوحدة الميدانية وتكاملها

غالباً ما تكون العلاقة بين الوحدة الميدانية وحكومة مسؤولة عن الانتهاكات متوترة. فقد تتقبل الحكومة الوحدة الميدانية، لكنها قد تسعى إلى إعاقة عملها أو تقويضها من خلال تهديدات واضحة أو ضمنية أو من خلال مضايقتها أو عدم التعاون معها إذا بدأت تجاهر برأيها. وخلف هذه الأفعال يكمن خطر الطرد الموجود دائماً.

وبدلاً من أن تسمح الوحدة الميدانية لهكذا مواقف أو أفعال بإسكاتها أو شلّ حركتها، عليها أن تردّ على كلّ انتقاد أو اتهام بالتحيز، أكان صغيراً أم كبيراً، بوضوح وأحياناً بقوة. وقد تضطر أيضاً إلى تذكير الآخرين بحيادها علناً وتسليط الضوء على الضرر الذي قد يلحق بها من جراء تلك الاتهامات واللجوء إلى الدعم الدولي والدبلوماسي عند الضرورة للمطالبة باحترامها كما يجب.

وبحسب الاستراتيجية التي تعتمدها الوحدة الميدانية لحقوق الإنسان، قد يكون من الضروري تدخل رئيسها أو مسؤول آخر رفيع المستوى في الأمم المتحدة، بما في ذلك من المقر في جنيف أو نيويورك، عندما تكون الظروف معقدة للغاية أو تتطلب دعماً على أرفع المستويات.

وينبغي أن تدرس الوحدة الميدانية أيضاً إمكانية الطلب من الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التدخل بطريقة استراتيجية. ففي بعض الحالات، قد لا يكون من المحبذ أن تطلق الوحدة الميدانية تصريحات علنية من أجل حماية علاقتها مع السلطات. لذلك، يمكن أن تتخذ الإجراءات الخاصة تدابير معينة — على شكل رسالة أو بيان صحفي أو زيارة إلى البلد المعني — لتحقيق هدف الحماية من خلال تدخل علني ومباشر لا يؤثر مباشرة على علاقة العمل بين الوحدة الميدانية والسلطات.

وتشكل زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى البلد المعني فرصة مهمة للتواصل مع السلطات على مستوى يتعذر على الوحدة الميدانية أحياناً الوصول إليه في سياق عملها اليومي، وذلك من أجل تسليط الضوء على قضية مواضيعية معينة أو الحصول على التزامات مهمة بالنسبة إلى حالة حقوق الإنسان التي تعمل الوحدة الميدانية على رصدها.

7 تأدية دور صلة الوصل بين السلطات وغيرها من الجهات

في بعض الحالات، يمكن أن تقدم الوحدة الميدانية خدمة قيّمة من خلال تأدية دور صلة الوصل، خصوصاً عندما تجد السلطات الحكومية صعوبة في إنشاء علاقات مع المجتمع الدوليّ مثلاً أو مع المدافعين عن حقوق الإنسان أو مع ضحايا الانتهاكات أو العكس.

فتستطيع الوحدة الميدانية مساعدة السلطات على توطيد تلك العلاقات والتوفيق بين مجموعات كانت منقسمة بسبب المسافات أو التوترات أو عدم الحوار أو عدم الثقة أو الخوف أو أسباب أخرى.

على سبيل المثال، يمكن أن **تشجع** الوحدة الميدانية **الأنشطة متعددة القطاعات** التي تسمح للسلطات الحكومية والمجتمع المدني بالتحاور أو بالبحث معاً عن حلول للمشاكل التي تم تحديدها من خلال أنشطة الرصد. وتشكل هذه الأنشطة المشتركة أيضاً فرصة للوحدة الميدانية من أجل تحديد حلفاء جدد محتملين ضمن منظومة الدولة.

سيراليون

أثناء إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون، فضلت منظمات المجتمع المدني تأسيس لجنة حقيقة ومصالحة كما ينص عليه القانون. فتواصل وزير العدل مع الوحدة الميدانية لحقوق الإنسان وطلب منها تنظيم اجتماع مع قادة المنظمات غير الحكومية لمناقشة العدالة الانتقالية في البلاد، نظراً إلى العلاقات الجيدة التي نجحت الوحدة في بنائها مع جميع الجهات الفاعلة. فقد خشي الوزير أن تكون ردة فعل المنظمات غير الحكومية مختلفة إذا قام بالتواصل معها مباشرة. وبدا أيضاً أنّ تلك المنظمات منفتحة على دور الوحدة الميدانية كصلة وصل. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح.

© الأمم المتحدة

يمكن أن **توفر** الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان أيضاً **مساحة مريحة للأفراد والمسؤولين الحكوميين للاجتماع معاً**. على سبيل المثال، في إحدى الحالات التي تعرفت فيها ضحية اغتصاب على الفاعل لكنها خشيت من أن يراها الآخرون وهي تبلغ عن الحادثة في مركز الشرطة المحلي، قام موظفو حقوق الإنسان بالتنسيق مع الشرطة لأخذ إفادتها في مقر الوحدة الميدانية لحقوق الإنسان لكي لا يعرف أحد بالبلاغ الذي تقدمت به.

كولومبيا

بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا، المعروفة بحيادها وفعاليتها في التوفيق بين الأطراف، بتنظيم اجتماعات سرية دورية مع مؤسسات حكومية مختلفة ومحافظين إقليميين وممثلين عن المجتمع المدني لمناقشة مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان والنزاع الداخلي المسلح في كولومبيا. وهدفت تلك الاجتماعات إلى بناء الثقة بين المشاركين، وتشارك المعلومات وتحليلها، وإحراز تقدم في المواضيع المذكورة. ومع الوقت، ارتفع مستوى الثقة بين المشاركين وأصبح التحليل أكثر دقة. وقد دُعيت شخصيات ذات آراء سياسية متضاربة أو تنتمي إلى مؤسسات متعارضة لحضور تلك الاجتماعات بوتيرة دائمة أو غير منتظمة لكي تعبر عن آرائها في جو من الاحترام المتبادل. وكان مفتاح نجاح تلك الاجتماعات احترام السرية في كافة المواضيع المطروحة.

وفي بعض الحالات، تجد المجتمعات المحلية أو مجموعات المجتمع المدني أو ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان صعوبة في التواصل مع السلطات الحكومية، وإن نجحت، تكون ردة الفعل تجاهها سلبية. وبالتالي، يمكن أن تتدخل الوحدات الميدانية للتعبير عن مخاوف المجموعات المهمشة أو منح أصحاب الحقوق صفة شرعية أمام الدولة أو التعريف عنهم بشكل رسمي. على سبيل المثال، عند دعم برامج سيادة القانون الحكومية، يمكن أن يشجع موظفو حقوق الإنسان المسؤولين الحكوميين على التشاور مع خبراء قانونيين معروفين من المجتمع المدني، ما يتيح الفرصة لنشوء علاقة دعم فني بين الطرفين وربما لمزيد من التحاور.

كذلك، عند بناء العلاقات بين المجتمع المدني **وآليات الدولة، يمكن أن يشجع موظفو حقوق الإنسان مجموعات المجتمع المدني على العمل مع المسؤولين الحكوميين (والعكس صحيح) في إطار مبادرات مشتركة من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان التي تشكل موضع اهتمام مشتركاً.**

هايتي

تمكن عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من بناء علاقة مع المفتشية العامة لشرطة هايتي الوطنية، وهي هيئة إدارية داخلية معنية بالإشراف على الشرطة وغير معروفة بكثرة من الشعب. فشرح موظفو حقوق الإنسان دور هذه المؤسسة الحكومية للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وسهّلوا عملية التواصل بين المؤسسة وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشرطة. وفي إحدى الحالات، سهّل عنصر حقوق الإنسان التواصل بين المفتشية العامة وامرأة ادعت بأنها تعرضت للضرب على يد الشرطة. ففتحت المفتشية على الفور تحقيقاً داخلياً وأحالت القضية إلى المدعي العام لرفع دعوى قضائية.

عندما تكون الظروف سانحة، يمكن أن تشكل زيارات الرصد المشتركة وسيلة فعالة أخرى لتعزيز التعاون بين ممثلي الدولة والمجتمع المدني. فالعمل معاً على الأرض يعزز التعاون بين الطرفين بشأن آليات المتابعة الرسمية ويساهم في إنشاء علاقات أكثر استقراراً بينهما. على سبيل المثال، يجري موظفو حقوق الإنسان في الكثير من الأحيان زيارات دورية لتنفيذ أنشطة رصد في أماكن الاحتجاز مع المدعين العامين أو في مخيمات المشردين داخلياً مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

© الأمم المتحدة

د. التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تنال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعترافاً متزايداً بها كجهات نظيرة مهمة داخل جهاز الدولة للنهوض بحقوق الإنسان. ويجب أن تكون هذه المؤسسات عادةً كما يلي:

- لديها ولاية واسعة النطاق (تغطي الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة)
- تنفذ مهاماً متنوعة (رصد حقوق الإنسان، وإعداد التقارير، وإجراء التحقيقات، والتعليم، والمناصرة، والتوعية، وتقديم الخدمات الاستشارية)
- مستقلة
- تقوم على أساس قانوني (بند دستوري أو قانون أساسي)
- لديها شبكة تواصل واتصال
- تكون ذات طبيعة أكثر ديمومة (من الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان)

يمكن أن يساهم إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وموثوقة وقوية لحقوق الإنسان في إرساء أنظمة وطنية مستدامة لحماية حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهّل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التفاعل المنهجي مع عناصر أخرى في تلك الأنظمة، كالبرلمان الوطني ومنظمات المجتمع المدني، بما أنها تؤدي دور صلة الوصل بين الحكومة والمجتمع والمدني. وبالتالي، **تؤدي الوحدات الميدانية دوراً أساسياً في دعم إنشاء تلك المؤسسات وبناء علاقات قوية معها لتمكين الجهات الفاعلة الوطنية وضمان توليها المسؤولية.**

i

أنواع وأدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ثمة أنواع متعددة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من مؤسسات مؤلفة من عضو واحد إلى مؤسسات متعددة الأعضاء، ومن مؤسسات مهمتها الأساسية تقديم المشورة إلى الحكومات بشأن سياسات حقوق الإنسان إلى مؤسسات تعمل على معالجة الشكاوى الفردية وأخرى تعالج مسائل محددة (مثلاً، التمييز أو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) أو مسائل حقوق الإنسان كافة.

ويمكن أن تؤدي تلك المؤسسات دوراً مهماً في إرساء سيادة القانون وتعزيزها وإقامة العدل، وفي الدعوة إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي وتحسين المؤسسات الأمنية، كالشرطة والسجون، وفي الدعوة إلى صياغة السياسات العامة أو تنفيذ إصلاحات متعلقة بالحق في المسكن وفي الحصول على الغذاء الكافي والرعاية الصحية والتعليم، وفي رصد حماية حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية.

وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمختلف أنواعها، *دوراً رقابياً* في رصد أداء السلطات الحكومية على صعيد حقوق الإنسان (مع أن بعضها يكون مكلّفاً بتقديم خدمات استشارية إلى الدولة ليس إلا). وبفضل هذا الدور، تستطيع تلك المؤسسات تكملة دور الدولة والمساهمة في تقوية نظام الحماية الوطني. فضلاً عن ذلك، في الدول التي وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يمكن تعيين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كإحدى "الآليات الوقائية الوطنية" أو الهيئات الزائرة المحلية التي تحول دون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الأماكن التي يكون فيها الناس محرومين من حريتهم.

يجب أن تلتزم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمبادئ باريس – التي تنص على أن تكون تلك المؤسسات مستقلة وذات طابع قانوني وولاية واسعة وتركيبة تعددية وغير ذلك.[1]

1 لمزيد من المعلومات عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعن مركز تلك المؤسسات المعتمد من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، يرجى الاطلاع على www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/PTS-4Rev1-NHRI_ar.pdf، *والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات*، سلسلة التدريب المهني رقم 4/التنقيح 1 (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.09.XIV.4)؛ والمجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان* (2005)، المتوفرة جميعها على موقع www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage.

© الأمم المتحدة

i

مبادئ باريس ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تخضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان *للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان*، المعروفة بمبادئ باريس.

في العام 1993، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمبادئ باريس وألحقتها بقرارها رقم 48/134. وبحسب مبادئ باريس، يجب أن تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة.

وفي ما يلي المعايير الستة لمبادئ باريس:

- الاستقلالية المنصوص عليها في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية؛
- الاستقلال عن الحكومة؛
- التعددية، بما في ذلك في العضوية
- ولاية واسعة بناء على المعايير العالمية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة على الصعيد الوطني؛
- موارد كافية يتوجب على الدولة توفيرها؛
- دور صلة وصل بين المجتمع المدني والحكومة.

إن *لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان* هي هيئة تمثيلية أنشئت بهدف التأكد من امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس. وهي تشجع التنسيق الدولي للأنشطة المشتركة والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتنظم مؤتمرات دولية، وتتواصل مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وتساعد الحكومات على إنشاء مؤسسات وطنية عندما يُطلب منها ذلك.

ولديها أيضاً لجنة فرعية للاعتماد تعنى بمراجعة طلبات الاعتماد وتحليلها ورفع توصيات لها بشأن امتثال مقدمي الطلبات لمبادئ باريس.

يجب دراسة اختصاص كلّ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومركزها وقدرتها بدقة وعناية.

وينبغي أن تقيّم الوحدات الميدانية مدى استقلال المؤسسة الوطنية عن الحكومة، بما في ذلك من خلال التحقق من اعتمادها. فدرجة استقلالية المؤسسة الوطنية قد تؤثر على جودة وموثوقية المعلومات أو التحاليل التي تقدمها.

ويتعين على الوحدات الميدانية توخي الحذر مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ليس لديها اعتماد من الفئة "أ". وفي هذه الحالات، من المهم الانتباه لاختصاص المؤسسة القانوني وأنشطتها العملية **لتفادي منح الشرعية عن غير قصد لمؤسسة وطنية غير فعالة وغير مستقلة**. لكن ذلك لا يعني أنه على الوحدات الميدانية العمل حصرياً مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاصلة على اعتماد من الفئة "أ"، بل عليها السعي إلى تحسين مستوى امتثال المؤسسات الوطنية لمبادئ باريس.

فضلاً عن ذلك، يُعتبر الامتثال الرسمي لمبادئ باريس غير كافٍ. فمن الضروري أن يرافقه احترام حقيقي لتلك المبادئ وتطبيق عملي لها. ويتم قياس ذلك مثلاً من خلال أداء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ونزاهة أعضائها ومهنيتهم أو من خلال نظرة الناس إليها وتفاعلها مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. فإذا كانت المؤسسة الوطنية لا تتعامل بفعالية مع المشاكل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، قد تفقد مصداقيتها داخلياً وخارجياً.

كينيا

© الأمم المتحدة

في العام 2007، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا – الحاصلة على اعتماد من الفئة "أ" – تحقيقات مكثفة ووثّقت أكثر من 500 حالة اختفاء أو قتل على يد الشرطة. فدفع ذلك المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً إلى تشكيل بعثة لتقصي الحقائق في العام 2009. وشدد المقرر الخاص في بيان صحفي على أنه استفاد إلى حد كبير من شمولية التقارير والتحاليل التي أعدتها اللجنة ومن مهنيتها وجودتها العالية.

عند بناء العلاقات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يتعين على الوحدات الميدانية مراعاة مبادئ العمل الرئيسية الآتية.

المبادئ الرئيسية للعمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

(أ) دعم وتشجيع استدامتها
(ب) بناء الثقة وضمان المصداقية
(ج) تشجيع الاستقلالية
(د) احترام الميزات النسبية
(هـ) السعي إلى بذل جهود متضافرة
(و) تفادي المنافسة

1 دعم وتشجيع استدامتها

بشكل عام، ينبغي أن تُظهر الوحدات الميدانية التزامها باستدامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، عليها أن تدعم المؤسسات الوطنية التي تؤدي دوراً جوهرياً في النهوض بأجندة حقوق الإنسان، وذلك من منطلق الالتزام بعدم الحلول مكان القدرات الوطنية أو تقويضها عن غير قصد.

نيبال

اتفقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال على مبادئ توجيهية مشتركة للتعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيبال. وقد توصلا إلى هذا الاتفاق إيماناً منهما بأن تعزيز التكامل في عملهما يصب في مصلحتهما ويساهم في زيادة فعالية أنشطتهما. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا الاتفاق بنوداً حول التنسيق والتعاون في مجال رصد ومناصرة حقوق الإنسان وحول دعم مكتب المفوضية السامية في نيبال للجنة الوطنية ومساعدتها عند الحاجة.

2 بناء الثقة وضمان المصداقية

يرتكز نجاح العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على علاقة مبنية على الثقة والشفافية. ويستغرق بناء هذه العلاقة والمحافظة عليها بعض الوقت ويعتمد على مهارات الوحدة الميدانية ومصداقيتها.

وينبغي أن تحرص الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان على نيل ثقة المؤسسات الوطنية. ويمكنها تحقيق ذلك من خلال تطبيق الشفافية، وتوخي الدقة في أنشطة الرصد وتقصي الحقائق، وتقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية.

وينبغي أن تكون الوحدات الميدانية أيضاً متسقة في عملها مع المؤسسات الوطنية، وإن لم يكن هناك تشارك للمعلومات بشكل متساوٍ.

© الأمم المتحدة

ويشكل تشارك المعلومات وعقد الاجتماعات الدورية مع المؤسسات الوطنية وسيلة مهمة لبناء الثقة. وينبغي أن يتم تشارك المعلومات وعقد الاجتماعات بطريقة موحدة ومنتظمة في المقر وعلى الصعيد الإقليمي.

ويجب أن يضع المديرون مبادئ توجيهية محددة لموظفي حقوق الإنسان بشأن تشارك المعلومات بما يضمن الالتزام بسرية المعلومات وحماية الشهود والمصادر، وبشأن إحالة القضايا، وبشأن عمليات الاتصال في الحالات التي يتم التحقيق فيها، وبشأن المتابعة وإعداد التقارير، وذلك من أجل اتباع نهج متسق وموحد بين الوحدات الميدانية.

ويمكن أن يعيّن المديرون أيضاً موظفين مخضرمين لحقوق الإنسان من أجل التواصل مع موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أو أن يبقوا بأنفسهم على اتصال مستمر مع نظرائهم رفيعي المستوى في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. فالمحافظة على علاقات رفيعة المستوى مع رؤساء المؤسسات الوطنية ضروري بما أن هؤلاء الرؤساء هم الذي يتخذون القرارات ويوجهون الموظفين.

أوغندا

يعقد ممثلو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوغندا وممثلو لجنة حقوق الإنسان في أوغندا اجتماعات ميدانية شهرية لتشارك المعلومات عن القضايا ومراجعتها ومناقشة أنشطة الرصد المشتركة والتحديات القائمة. وبعد هذه الاجتماعات، يعقد ممثلون عن الجهتين رفيعو المستوى اجتماعات شهرية في المقر لمراجعة الأنشطة الميدانية وتقديم الملاحظات والتوجيه بحسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، تُعقد اجتماعات استراتيجية رفيعة المستوى كلّ ثلاثة أشهر بين رئيس مفوضية الأمم المتحدة السامية في أوغندا ورئيس اللجنة. وتؤدي هذه الاجتماعات الدورية التي تعقد على مستويات مختلفة إلى نتائج إيجابية جداً وتساهم إلى حد كبير في توطيد العلاقة بين الجهتين.

بما أن معظم أنشطة الرصد تجري على المستوى المحلي حيث يحتاج موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أكبر قدر من الدعم، ينبغي أن تركز الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان على التفاعل مع تلك المؤسسات الوطنية على المستوى المذكور.

أفغانستان

أصبحت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أبرز الجهات الوطنية النظيرة لعنصر حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأجرت اللجنة مع العنصر المذكور عدة أنشطة رصد مشتركة خلال الفترات الانتخابية وفي مراكز الاحتجاز. وخلال هذه الحملات المشتركة، اجتمع ممثلو الجهتين على المستوى المحلي بوتيرة أسبوعية من أجل تشارك المعلومات ومراجعة القضايا التي يجري رصدها ومناقشة عملية المتابعة وتنسيقها.

في الحالات التي كان فيها بناء قدرات المؤسسات الوطنية الهدف الأساسي من عمل الوحدة الميدانية، تبين أن تحديد موظفي حقوق الإنسان الرئيسيين داخل تلك المؤسسات نهج ناجح ساهم أيضاً في بناء الثقة.

تيمور–ليشتي

لدى عنصر حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور–ليشتي فريق مخصص مؤلف من موظفين محليين ودوليين لحقوق الإنسان يعملون مع مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة في تيمور–ليشتي ويتشاركون معه المقر نفسه وهو مقر المؤسسة الوطنية. ويعمل الطرفان معاً على تخطيط وتنفيذ برنامج متكامل لبناء القدرات لصالح مكتب أمين المظالم. ويشمل البرنامج توجيه أعضاء فرق الرصد والمناصرة وتقديم الدعم إلى آلية رصد حقوق المشردين داخلياً التي أنشأها مكتب أمين المظالم.

3 تشجيع الاستقلالية

© الأمم المتحدة

ينبغي أن يرتكز أي نوع من العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مبدأ أن القدرات المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تبقى في نهاية المطاف ضمن المؤسسات الوطنية بما أن هذه الأخيرة تساهم في هيكل مؤسسي مستقر وأطول أجلاً في البلد الذي تعمل فيه.

وقد يؤدي بذل الجهود باكراً لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خصوصاً إذا كانت جديدة أو ضعيفة، إلى تشجيع الاعتماد على الغير بدلاً من الاستقلالية وإلى تعزيز المنافسة داخل المؤسسة الوطنية.

وتُعتبر الاستقلالية الفعلية والمتصورة للمؤسسات الوطنية عاملاً مهماً لنجاحها ومصداقيتها، علماً أن هذه المؤسسات ينبغي أن تكون مستقلة ليس عن الحكومة فحسب، بل أيضاً عن أجندات المجتمع الدولي وأولوياته.

وبالتالي، **يتعين على الوحدات الميدانية أن تحترم خيارات المؤسسات الوطنية وأن توضح أن المؤسسات الوطنية لا ترفع التقارير إلى الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان وليس عليها دائماً تبني المواقف نفسها.**

ويجب أن يتعامل المديرون وكبار موظفي حقوق الإنسان بحرص وعناية مع الحالات التي تعجز فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن معالجة مخاوف محددة متعلقة بحقوق الإنسان أو تتبنى موقفاً أو تتوصل إلى استنتاج يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو مع الاستنتاج الذي توصلت إليها الوحدة الميدانية بشأن انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان.

وإلى جانب الحرص على عدم تقويض استقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، يتعين على الوحدة الميدانية الاستمرار في رصد الانتهاك أو المشكلة المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها والسعي إلى معالجتها بحرص وعناية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

4 احترام الميزات النسبية

تتمتع الوحدات الميدانية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بميزات ونقاط ضعف نسبية مختلفة، وذلك بحسب السياق واختصاص تلك الوحدات والمؤسسات ونقاط قوتها ومركزها ضمن السياق الوطني.

ويجب أن **تفهم** الوحدات الميدانية **ميزاتها ونقاط ضعفها النسبية فهماً تاماً، وكذلك *الميزات ونقاط الضعف* النسبية لدى المؤسسات الوطنية، وأن تعترف بها صراحة وتحاول زيادة الميزات.**

وبشكل عام، تتمتع الوحدات الميدانية بقدرة أفضل على الوصول إلى اللوجستيات والموارد والتواصل مع صناع القرارات والإعلام، بالإضافة إلى حرية أكبر في التحرك وأمن أفضل.

أما المؤسسات الوطنية فلديها عادةً معرفة أكبر وفهم أفضل للثقافة والبيئة والجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية والتشريعات والسياسات، بالإضافة إلى علاقات أفضل مع المجتمعات المحلية. وبالتالي، يمكنها معالجة أنواع معينة من الانتهاكات بفعالية أكبر. وفي بعض الحالات، قد يكون للمؤسسات الوطنية اختصاصات أوسع نطاقاً أو قدرة أكبر على دخول مواقع معينة، كمراكز الاحتجاز أو مناطق النزاع.

وقد يكون للمؤسسات الوطنية أيضاً تأثير على السلطات العليا وقدرة على إقناع تلك السلطات باتخاذ إجراءات معينة أو بالامتناع عنها. بالإضافة إلى ذلك، قد تفضل السلطات اتباع التعليمات الصادرة عن مؤسسة وطنية بدلاً من العمل وفقاً لتدخل جهة تابعة للأمم المتحدة.

وتستطيع كلّ من الوحدات الميدانية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تركيز جهودها على القضايا والحالات والمسائل التي تتمتع فيها بميزة نسبية، كأن يكون لديها موارد أكثر أو اختصاص أوسع نطاقاً أو قدرة أكبر على الوصول.

بتعبير آخر، يمكن أن تحيل الوحدة الميدانية بعض القضايا إلى المؤسسة الميدانية أو العكس، كأن تحيل المؤسسة الوطنية مثلاً القضايا السياسية شديدة الخطورة إلى الوحدة الميدانية فيما تحيل الوحدة الميدانية قضايا الأراضي أو الانتهاكات في السياق العائلي إلى المؤسسة الوطنية. ويجب أن يستند هذا النوع من الترتيبات إلى تحليل دقيق لجميع العوامل وللسياق الخاص بالبلد. لذلك، قد تختلف وسائل التعاون وطريقة توزيع العاملين من بلد إلى آخر.

الكاميرون

© الأمم المتحدة

قام مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا برصد عدة حالات إخلاء قسري في ياوندي وإحالتها إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون من أجل متابعتها بما أن هذه اللجنة تتمتع باختصاص أوسع نطاقاً.

يمكن أن تساهم الوحدات الميدانية في تعزيز موقع المؤسسات الوطنية من خلال تذكير الآخرين — مثلاً، رؤساء بعثات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، والمنسقون المقيمون/ منسقو الشؤون الإنسانية ضمن فرق الأمم المتحدة القطرية، والمجتمع الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمانحون الثنائيون الدوليون، والمجتمع المدني والسكان بشكل عام، والأهمّ الحكومات الوطنية — بدور تلك المؤسسات ودعم مواقفها، خصوصاً أنشطة المتابعة والمناصرة التي تقوم بها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

5 السعي إلى بذل جهود متضافرة

يجب أن تكون الأنشطة المشتركة بين الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية متضافرة.

تشكل أنشطة الرصد والإبلا غ والتحليل المشتركة والاجتماعات والمؤتمرات المشتركة فرصة ممتازة لتوطيد العلاقة بين الوحدة الميدانية والمؤسسة الوطنية ولبناء قدرات جميع الموظفين المعنيين.

وينبغي أن تستند هذه الأنشطة المشتركة إلى شراكة متساوية بين الوحدة الميدانية والمؤسسة الوطنية وأن تشارك هاتان الجهتان بالتساوي في إعداد استراتيجية الرصد المشتركة ويكون لهما توقعات واضحة وصلاحيات متساوية في اتخاذ القرارات. ومع أن الدخول في شراكة متساوية قد يشكل تحديات ويتطلب مزيداً من الوقت والجهد، إلا أنه ضروري لنجاح أنشطة بناء القدرات والأنشطة المشتركة.

المكسيك

وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المكسيك اتفاقاً مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة، بما في ذلك مشروع لتطوير مؤشرات حقوق الإنسان بهدف رصد الحق في الصحة والحق في التعليم وحقوق المحتجزين، وذلك بالتعاون أيضاً مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا.

6 تفادي المنافسة

يتعين على الوحدات الميدانية لحقوق الإنسان توخي الحذر لتفادي الازدواجية في أنشطة الرصد والحرص على ألا تؤدي هذه الأنشطة إلى تقويض مصداقية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليتها.

في بعض الحالات، قد تبرز منافسة بين الوحدات الميدانية والمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. عند حصول ذلك، لا بد من إيجاد سبل لتفادي الديناميات المتداخلة والتنافسية والحد من النظرة إلى الوحدة الميدانية الدولية على أنها مصدر خطر بالنسبة إلى المؤسسة الوطنية لأنها تملك، مثلاً، عدداً أكبر من الموارد واللوجستيات والموظفين وقدرة أكبر على الوصول إلى الخبرات والمهارات وصناع القرارات والإعلام.

وقد يعتمد التعامل مع هذه الحالات بطريقة ملائمة إلى طبيعة الوحدة الميدانية وقدرتها على تلبية احتياجات المؤسسة الوطنية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت ولاية عنصر حقوق الإنسان في إحدى عمليات الأمم المتحدة للسلام قصيرة نسبياً وكانت أنشطة العملية غير مقتصرة على حقوق الإنسان، قد تشعر المؤسسات الوطنية بالاطمئنان باعتبار أن عنصر حقوق الإنسان موجود لتقديم الدعم.

وعند اختيار قضايا حقوق الإنسان التي ينبغي رصدها ومعالجتها، يمكن أن تتشاور الوحدات الميدانية مع المؤسسات الوطنية للأخذ برأيها وتقييم ما إذا كان من المحتمل أن تؤثر أنشطة الوحدة على العلاقة مع المؤسسة الوطنية.

هـ. ضمان الاستقلالية والتعامل مع التحيزات المتصوَّرة

© الأمم المتحدة

يجب أن تحافظ الوحدات الميدانية كافة على الاستقلالية والحياد تجاه السلطات والمؤسسات الوطنية. فمع أن بناء العلاقات مع تلك السلطات والمؤسسات والعمل معها هما أمران ضروريان، إلا أنه يتعين على الوحدات الميدانية عدم تخطي الحدود الواجبة.

فعندما تُتهم الوحدة الميدانية بالتحيز، يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على أمنها ومصداقيتها وقدرتها على البقاء والعمل في البلد وعلى بناء علاقات مع جهات نظيرة مهمة.

وعلى الوحدة الميدانية السعي جاهدة إلى التعامل مع تصورات واتهامات التحيز ومع أيّ تحيز فعلي قد ينتج عن سلوك موظفي حقوق الإنسان أو هيكل المكتب أو تركيبته أو أهدافه.

وتستطيع الوحدة الميدانية الحد من مخاطر التحيز المتصور أو الفعلي من خلال ما يلي:

- أن تكون متاحة جغرافياً لجميع الفئات الرئيسية؛
- أن تحرص على ألا تميل منهجياتها ومهاراتها اللغوية ضمنياً لصالح فئة معينة أو تمنح فئة معينة قدرة أكبر على الوصول إلى الوحدة الميدانية مقارنة بالفئات الأخرى؛
- الحرص على التوازن في أيّ جانب من جوانب تعيين موظفي البعثات قد يعطي الخارج انطباعاً بالتحيز؛
- الحرص على توفر آليات خاصة وإجراءات إيجابية لتسهيل وصول الفئات المهمشة تقليدياً إلى الوحدة، كالنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجموعات الأصلية أو الأقليات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً؛
- المحافظة على الاستقلالية عن الأجندات السياسية لمختلف أعضاء المجتمع الدولي أو عن طريق الولاية السياسية لعملية السلام التابعة للأمم المتحدة. قد يكون ذلك صعباً، لكن قدرة الوحدة الميدانية على توفير الحماية بشكل محايد تتطلب منها أحياناً التفاوض مع الإدارة العليا لعملية السلام وتشارك المخاوف معها؛
- إنفاذ قواعد السلوك والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة التي تحظر على الموظفين القيام بأي أنشطة لصالح حكوماتهم الخاصة أثناء عملهم مع الأمم المتحدة؛
- الحرص على العمل بمهنية وعلى تفادي الاهتمام الإعلامي السلبي وعلى معاملة موظفيها الوطنيين باحترام وعلى احترام موظفيها الأعراف المحلية وعدم انخراطهم في أي نشاط محظور بموجب النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة؛
- المحافظة على علاقات شفافة ومحترمة مع كافة شرائح المجتمع؛
- الحرص على التوازن في مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعمل عليها، وفي مصادر المعلومات التي تستخدمها؛
- تفادي الإفراط في التواصل مع مجموعة واحدة معينة، خصوصاً المجموعات المسلحة؛
- إجراء تحليل دقيق ومعمق دائماً.

من المهم اعتماد استراتيجية سليمة للتواصل العام من أجل نشر دور الوحدة الميدانية وأهدافها بوضوح وتفادي تصورات أو اتهامات التحيز أو تداركها. ويمكن أن تساهم هذه الاستراتيجية في المحافظة على بيئة مؤاتية لرصد حقوق الإنسان بشكل خاص ولعمل الوحدة الميدانية بشكل عام.

وقد تواجه الوحدة الميدانية اتهامات بالتحيز على الرغم من توخيها الحذر إلى أقصى الحدود. في هذه الحالات، يتعين على الوحدة تقييم تلك الاتهامات. فإذا كانت الاتهامات مبنية على حالات فعلية، ينبغي اتخاذ إجراءات تصحيحية داخلية، مثلاً من خلال تعديل الاستراتيجية أو الهيكل أو الأهداف أو الأنشطة لتعزيز الحياد في عمل الوحدة.

وفي أغلب الأحيان، تكون الاتهامات باطلة ونابعة من محاولة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم رصدها والإبلاغ عنها نزع شرعية الوحدة الميدانية مثلاً. في هذه الحالات، يتعين على الوحدة الميدانية الدفاع عن نفسها وعن التزامها الموضوعي بمعالجة قضايا حقوق الإنسان بحياد تامّ وبعيداً عن التحيز.

وستكتسب الوحدة الميدانية مزيداً من القوة إذا نجحت في التصدي لاتهامات التحيز وحافظت على سمعتها كوحدة منصفة وموضوعية.

© الأمم المتحدة

وبالتالي، ستتمكن من الجمع بين جهات فاعلة مختلفة، ومنح صوت للذين لا صوت لهم، والإدلاء بتصريحات مهمة لا تستطيع الجهات الفاعلة المحلية الإدلاء بها. على سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك في عمليات الأمم المتحدة للسلام من خلال التواصل مع السكان عبر البث الإذاعي المستقل في البلد المضيف، مثل إذاعة أوكابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

© الأمم المتحدة

g. الخاتمة

يتعين على الوحدات الميدانية المحافظة على علاقات واضحة ومستدامة ومتسقة مع السلطات والمؤسسات الوطنية، كما هي الحال دائماً عند بناء أيّ نوع من العلاقات.

وينبغي توخي الحرص والعناية للمحافظة على الاتساق في الحالات التي تشهد فيها الوحدة الميدانية تغييرات هيكلية. فبينما يبني موظفو حقوق الإنسان الثقة مع السلطات والمؤسسات الوطنية من خلال التواصل المنتظم معها، يتعين عليهم أيضاً إنشاء علاقة مؤسسية تستمر طوال فترة عملهم.

i

بعض الخطوات المهمة التي يتعين على موظفي حقوق الإنسان اتباعها لبناء علاقة مؤسسية مع الجهات النظيرة الوطنية والمحافظة عليها

- الاحتفاظ بقائمة بأسماء جهات الاتصال، على أن تكون محدثة وواضحة ويسهل الوصول إليها؛
- عقد اجتماعات دورية مع أبرز الجهات النظيرة للوحدة الميدانية؛
- رفع تقارير داخلية دورية عن العلاقات مع السلطات والمؤسسات الوطنية باستخدام الطرق والأساليب القائمة (مثلاً، الاجتماعات المنتظمة والتقارير الدورية والمناقشات المخصصة)؛
- توثيق التجارب المهمة والبارزة في إدارة العلاقات مع السلطات والمؤسسات الوطنية ومشاركة الدروس المستفادة؛
- التأكد من توفر الوضوح داخل الوحدة الميدانية في ما يخصّ "مَن يتعامل مع مَن"، و"ما" الذي ينبغي نشره في الخارج و"كيف". وتُعتبر هذه الخطوة ضرورية لكي تبدو الوحدة الميدانية متجانسة ومتماسكة في نظر الجهات النظيرة الوطنية، بدلاً من أن تعطي انطباعاً بأنها مجموعة أفراد قد يتصرفون بطرق مختلفة؛
- عند مغادرة الوحدة الميدانية، إعداد مذكرة تسليم مهام مفصلة لشرح ديناميات العلاقات الخارجية التي كان موظفو حقوق الإنسان مسؤولين عنها. وينبغي أن تتضمن المذكرة الإنجازات الشخصية وأيضاً الحالات التي تستوجب المتابعة لكي يتمكن الموظف الخلف من استلام المهام بعد سلفه؛
- عند الإمكان، تعريف الموظف الخلف على الجهات النظيرة الرئيسية كافة أو اقتراح عقد اجتماع معه ما إن يتولى منصبه.

© الأمم المتحدة

© الأمم المتحدة

مصادر الصور:

صور الغلاف الأمامي (مكررة في جميع أجزاء الدليل)

صورة للأمم المتحدة/مارتين بيريت؛ صورة للأمم المتحدة/باسيلي زوما؛ صورة للأمم المتحدة/أوليفييه شاسو؛ صورة للأمم المتحدة/مارتين بيريت؛ صورة للأمم المتحدة/وكالة فرانس برس؛ صورة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ صورة للأمم المتحدة/ريك باجورناس؛ وصورة لمفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

جميع الحقوق محفوظة. يسمح باقتباس المواد الواردة في الإصدار المحدّث من الدليل دون استئذان شريطة الإشارة إلى المصدر. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أو ترجمة النسخة المحدثة من الدليل بشكل كامل أو جزئي – سواء للبيع أو التوزيع غير التجاري – إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, 8–14 avenue de la Paix, CH–1211 Geneva 10, Switzerland
email: OHCHR-Publications@un.org

سنكون ممتنين للغاية لتلقي نسخة من أي منشور يشير إلى الدليل كمصدر.

الترجمة العربية للطبعة الإنجليزية لعام 2011
HR/P/PT/7/Rev.1

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

دليل رصد حقوق الإنسان

يشكل هذا الفصل جزءاً من الدليل المنقح حول *رصد حقوق الإنسان*. فبعد نجاح طبعته الأولى التي تم نشرها عام 2001، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتحديث الدليل وإعادة صياغته لعرض أحدث الممارسات الجيدة وأكثرها أهمية لإجراءات الرصد التي يضطلع بها موظفو حقوق الإنسان في إطار النهج الموضوع والمطبق من قبل المفوضية.

ويوفر *الدليل* المنقح إرشادات عملية للمشاركين في رصد حقوق الإنسان، خاصة أولئك العاملين ضمن عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول هذا المنشور بشكل شامل جميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان، ويضع المعايير المهنية من أجل القيام بأداء فعال في عملية الرصد. كما يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي تزيد من مساهمة الرصد في حماية حقوق الإنسان.

وبينما يتوفر كل فصل من فصول الدليل على حدة، تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى. لذلك يوصى بقراءة *الدليل* كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

كما تم تصميم هذه الأداة لتلائم الاحتياجات اليومية لموظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العاملين في الميدان. غير أن المنهجية التي يحددها على نفس القدر من الأهمية لغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان. ولذلك يشجع بقوة استخدام الدليل وتطبيق ما جاء فيه على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي